

مراقب الشؤون الإنسانية

آب (أغسطس) 2009

نظرة عامة



UNRWA Summer Games: new world record set for most kites flown simultaneously.
Photo by UNRWA

شهد هذا الشهر عراكاً من أعنف العراكات المسلحة بين الفلسطينيين وقد أودى بحياة 28 شخص، من بينهم 5 مدنيّين، فيما جرحَ حوالي 100 شخص غيرهم خلال الحادث. وبعيداً عن هذا الحادث، لم يحصل أيّ تغيير ملموس من حيث الحماية والعبور أثناء الأشهر الماضية. فيما بقي معدّل الضحايا الفلسطينيين من جراء العنف الإسرائيلي الفلسطيني منخفضاً في شهر آب (أغسطس) مقارنةً بالمعدّلات الشهرية للنصف الأول من العام، بينما حركة تنقل الفلسطينيين من وإلى مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية سلسة نسبياً، باستثناء العبور إلى شرق القدس. بيد أن العبور إلى

خضوعها لعملية غير المتوفرة في غزة، في مستشفى في شرق القدس. فيما أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني في السادسة عشر من عمره متسبباً في قتله، بعد دخوله بما يسمّى المنطقة العازلة على طول السياج الحديدي.

المناطق الزراعية ومناطق الرعي الكبرى والموارد المائية في الضفة الغربية ظلّ مقيّداً، فيما لا يزال حصار إسرائيل على غزة يؤثّر سلباً على سبل المعيشة والخدمات. وفي هذا الشهر أيضاً، ازدادت عرضيّة الأطفال الفلسطينيين نتيجة سلسلة من الحوادث والتطورات المقلقة. ففي قطاع غزة، لقيت فتاة عمرها سنة واحدة حتفها أثناء فترة انتظار موعد

قضايا هذه الشهر

الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس: انخفاض معدّل جرحى الصراع • انخفاض عمليات التدمير والتشرد في الضفة الغربية. • ترحيل الفلسطينيين في شرق القدس. • الإستجابة للشحّ في الماء، القيود المفروضة على العبور تسبّب تشرداً. • تمّ تسهيل الحظر على السفر على طريق مدينة الخليل بشكل جزئي، تمّ إضافة حاجزَين جديدين في مكان آخر. • تقليل حركة العبور إلى الأراضي وراء الجدار في محافظتي رام الله والقدس. • العبور الإنساني في الضفة الغربية. • سياسة التأشيرات الجديد تقيّد العبور إلى وداخل الضفة الغربية. • أمر إسرائيلي جديد بتأسيس محاكم عسكرية للأحداث. • تقرير جديد صادر عن الأمم المتحدة: لا يزال انعدام الأمن الغذائي على حاله.

قطاع غزة: 28 قتلى فلسطينيين على الأقل في صراع بين الفصائل الفلسطينية. • ارتفاع العنف الإسرائيلي الفلسطيني وعدد الضحايا، استئناف الضربات الجوية. • تقارير جديدة توثق استهداف المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. • الحصار متواصل، ارتفاع طفيف في الواردات. • ارتفاع طفيف في حركة عبور المرضى للخضوع لعلاج خارج غزة. • نضوب الأدوية الأساسية. • تقرير "أوتشا" عن تأثير الحصار من الناحية الإنسانية. • خلاصة عن ألعاب صيف 2009 في غزة.

القضايا الكبيرة والواسعة للأراضي الفلسطينية المحتلة: أرقام حماية أطفال الأراضي الفلسطينية المحتلة في لمحة بصر. • العودة إلى المدارس: تأثر مئات الآلاف من الأطفال بنقص المرافق والمعدات. • تقرير حول الممارسات المتعسّفة بحق أطفال فلسطين. • عملية وتمويل الإغاثة المودّعة.

يتمّ تسجيل 5.000 طفل فلسطيني في سن المدرسة وذلك في أية مدرسة. ففي المنطقة ج من الضفة الغربية، حوالى 1000 مدرسة (حدّتها "أوتشا") مهدّدة بأوامر تدمير، بما فيها مدرسة مجتمع عرب الجهالين والتي تمّ بناؤها بعجلات وطين لكي تستوعب 100 طفل بين سن 4 و 7 سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم الأمراض المعدية التي أصابت أطفال غزة ناتجة عن إمدادات مائية غير آمنة (إسهال مائي، إسهال دموي حاد، والتهاب الكبد)، ولا تزال المواد المطلوبة لتحديث البنية التحتية ذات الصلة بالفضلات السائلة محظورة من الدخول إلى غزة. ويتمّ تفريغ 8 ملايين لتر من مياه المجاري الخام والمعالجة جزئياً يومياً في الجو، مما يلوّث طبقة المياه الجوفية، ألا وهي مصدر المياه الطبيعية الوحيدة في غزة. فيضطرّ العديد من الأشخاص في غزة إلى شراء مياه تمّ تحليتها من قبل مزوّدتي محطات تحلية مياه غير منظمين، ولا يخضعون لأي نوع من المراقبة ولا يتتبعون أية معايير صحية. وفي خلال فعالية في 3 ايلول (سبتمبر)، أعرب عدد من وكالات المساعدة الإنسانية عن قلقها إزاء أزمة المياه المستمرة والصرف الصحي.

هناك تحدّ مستمرّ لحماية أطفال الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا العام، فإن ألعاب صيف "الأونروا" قاومت وواجهت بنجاح هذا التحديّ في القطاع النفسي-الإجتماعي، مسديّة خدمة إلى 250.000 طفل من أطفال غزة إضافة إلى 500 طفل آخرين في المستشفيات ودور الأيتام لم يتمكنوا من بلوغ مكان الفعالية. تمّ إعداد ترتيبات خاصة بهدف تسليّة الأطفال الطريحي الفراش، مثل استعراضات الدمى، والمهرّجين، والرسوم المتحركة، وفي هذا الشهر، كسر أطفال غزة الرقم القياسي في كتاب غينيس في تطيير أكبر عدد من الطائرات الورقية في آن معاً- فقد حلّقت 3.710 طائرة ورقية في سماء غزة في الوقت عينه. ومطلوب جهود خلاقة أخرى في سبيل تقديم حماية مكثّفة للأطفال وضمان لهم حياة كريمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في الضفة الغربية، وبالتحديد في الليلة ما قبل اليوم الأول من العام الدراسي، قُتل صبي في الخامسة عشر من عمره جرّاء طلقة نار في صدره أطلقتها القوات الإسرائيلية في برج مراقبة مصنوع من الباطون. فمنذ تشرين الأول (أكتوبر) 2008، أطلق قنّاصون إسرائيليون النار من البرج ذاته على صبيّين آخرين مما أودى بحياتهما. وفي القدس الشرقية، تمّ ترحيل 20 طفلاً مع عائلتهم بالإكراه من منازلهم في محيط الشيخ جرّاح، وفي منطقة مسافر يطا في جنوب الخليل. ووجدت 58 أسرة، غالبيتها من الأطفال، نفسها عاجزة عن الحصول على الماء لأن الطريق إلى قريتهم كانت محاصرةً بالأكوام الترابية.

وفي الأشهر الماضية، تمّ احتجاز حوالى 350 طفلاً فلسطينياً في سجون إسرائيلية عند نهاية آب (أغسطس). ورداً على انتقادات مجموعات حقوق الإنسان، أنشأت قوات الدفاع الإسرائيلية في هذا الشهر محكمةً عسكرية خاصة للقاصرين الفلسطينيين (دون سن الـ 15)، وعيّنّت قضاة للأحداث. وينضوي وراء الإستثمار في هذه المحكمة الجديدة سيناريو مقلّق من عمليات توقيف وملاحقة واحتجاز أطفال فلسطينيين نتيجة هجومهم على عسكريين إسرائيليين وعلى مستوطنيين إسرائيليين في الضفة الغربية.

إنّ بداية العام الدراسي الجديد تسلّط الضوء على قلق ومخاوف مستمرّة إزاء النقص في المساحة التعليمية والمواد، ممّا يؤثّر على مئات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين. كما أنّ 18 مدرسة في غزة لا تزال مدمّرة منذ عملية "الرصاص المصبوب" الهجومية التي شنتها إسرائيل، و280 مدرسة على الأقل من التي لحقت بها أضرار طفيفة إلى جسيمة لا يمكن إعادة بنائها أو تصليحها بسبب الحظر الذي فرضته إسرائيل على استيراد مواد البناء، ممّا ولد اكتظاظاً كبيراً في الصفوف المدرسية، كما أنّ اليوم الدراسي في غزة يُعطّل شحّ متواصل في كتب الدراسة والدفاتر وغيرها من مواد التعليم. ففي القدس الشرقية، هنالك نقص بـ 1000 صف دراسي، ولم

انخفاض مستمر في عدد ضحايا الصراع

خلال شهر آب (اغسطس)، قُتل صبي فلسطيني وجرح 36 آخرون من بينهم ستة أطفال من قبل (31) من قوات الأمن الإسرائيلية ومن قبل (5) مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية. ويمثل عدد الجرحى الفلسطينيين ما نسبته 38% مقارنةً بالنسبة المسجلة في تموز (يوليو) (26)، حيث سُجِّل أقل عدد من الجرحى منذ شباط (فبراير) 2005. إلا أن معدل الجرحى في آب لا يزال أقل بكثير من معدل الجرحى الشهري منذ بداية العام (95).

أمّا الحادث الأخطر الذي حصل ليلة 31 آب (اغسطس)، حين أطلق جنود إسرائيليون النار وقتلوا صبي فلسطيني في الخامسة عشر من العمر من مخيم الجلزون للاجئين (رام الله)، بعد أن رمى زجاجة مولوتوف على برج مراقبة لقوات الدفاع الإسرائيلية بالقرب من مستوطنة بيت إيل. إن الصبي، الذي اخترقت الرصاصة قلبه، قد عولج في المكان من قبل مسعفين إسرائيليين ومن ثم تم نقله لاحقاً إلى مستشفى إسرائيلي لكي يتلقى العلاج، إلا أنه فارق الحياة بعيد وصوله.

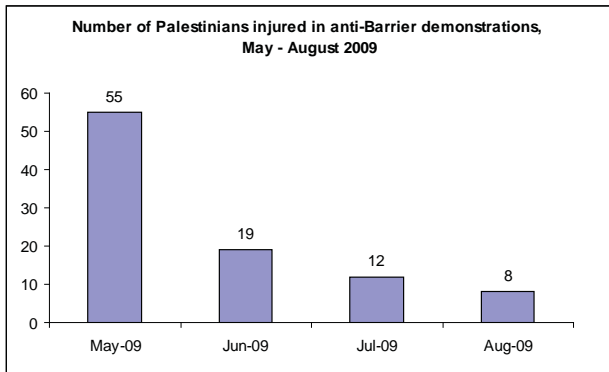
وعقب الحادث، أطلق جنود إسرائيليون قنابل غاز وقنابل صوتية باتجاه جمع من الناس، جرح على اثره مسعف فلسطيني وعامل لدى الأونروا. وقد حصلت ثلاثة حوادث مماثلة (إطلاق رصاص على أشخاص كانوا يرمون مولوتوف على البرج العسكري) في المكان ذاته في عام 2008 و2009، مما أودى بحياة ثلاث فلسطينيين آخرين، من بينهم طفلين.

كما وتجلّى أيضاً انخفاض عدد الجرحى الفلسطينيين في المظاهرات الأسبوعية ضدّ الجدار في قرى نلعين، وبلعين (رام الله) وفي المعصرة (بيت لحم)، حيث جرح 8 فلسطينيين في شهر آب (اغسطس). واستمرت القوات الإسرائيلية باستخدام القنبلة التنتة، وهي قنبلة سائل ذات رائحة كريهة والتي استُخدمت لأول مرة في عام 2008، فسببتّ الهذيان والقيء، فتفرّق المتظاهرون هرباً من الرائحة. ومع انخفاض عدد الضحايا، صرّحت مجموعة بتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أنه منذ حزيران (يونيو) 2009 حصل تصاعد في العمليات العسكرية الليلية التي تقودها قوات الدفاع الإسرائيلية ووكالة الأمن الإسرائيلية، ممّا أدّى إلى إلقاء القبض على أشخاص شاركوا في تنظيم المظاهرات ضدّ الجدار. وبحسب الشهادات التي جمعتها المنظمة، فإن بعضاً

من المعتقلين وتبعاً للاستجابات اللاحقة قد ألحق بهم الأذى جراًء سوء معاملة الموقوفين.

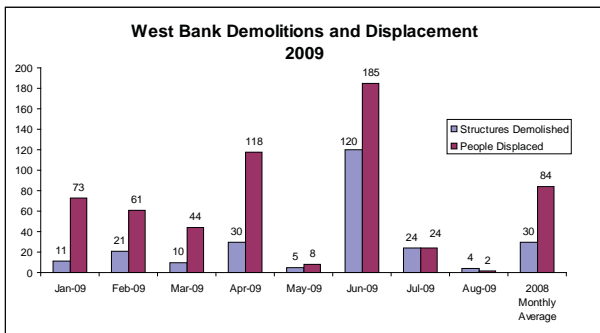
وفي هذا الشهر أيضاً، سجّلت "اوتشا" ما مجموعه 29 حادثاً تورط فيه مستوطنون إسرائيليون كانوا يستهدفون الفلسطينيين وممتلكاتهم. وبما أن ذلك يشكّل انخفاضاً ملموساً مقارنةً بعدد الحوادث التي سجّلت في حزيران (يونيو) (47)، فهو تقريباً المعدل الشهري ذاته للحوادث منذ بداية 2009 (28). وإن أربعة من حوادث هذا الشهر التي أصابت الفلسطينيين تمثّلت باعتداء جسدي خلف وراءه ما مجموعه 5 جرحى. وفي أحد هذه الحوادث، أُبرح رجل فلسطيني من قرية عزون (قلقيلية) ضرباً على يد مجموعة من مستوطنين إسرائيليين من مستوطنة معاليه شومرون، وعاني من عدة كسور في العظام. وناهيك عن ذلك، خلال هذا الشهر، سجّلت "اوتشا" ثلاثة حوادث رمى فيها فلسطينيون حجاراً على سيارات إسرائيلية مسافرة على طرق الضفة الغربية، جرح على اثرها إسرائيلي واحد.

إن عدم تطبيق السلطات الإسرائيلية القانون كما ينبغي على المستوطنين الإسرائيليين العنيفين هو مصدر قلق دائم. وفي هذا الشهر، صرّحت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنّ الشرطة الإسرائيلية قد أغلقت ملف التحقيق في الحادث الذي حصل في 8 حزيران (يونيو) 2008، في جنوب الخليل، حيث ضُرب خلالها وجرح ثلاثة أفراد من عائلة فلسطينية. وفيما تمّ تصوير الحادث على شريط، عجزت الشرطة، بحسب التقرير الإعلامي، عن التوصل إلى مشتبه واحد، مما أدى إلى إغلاق التحقيق.



انخفاض الدمار والتشرد في الضفة الغربية

وتطالب منظمة للمستوطنين أيضاً بقطع أرض في حي سكني آخر في الشيخ جراح، قُبَّانية إم هارون، التذي تضم 33 وحدة، تأوي حوالي 175 شخصاً، معظمهم من اللاجئين. وعلى الرغم من الخلاف على الملكية ومع أنّ القضية لا تزال عالقة في المحاكم الإسرائيلية، احتلت مجموعة من المستوطنين، برفقة الشرطة الإسرائيلية وحرّاس أمن خاصين أحد مباني المنطقة ج في 26 تموز (يوليو). كما أنّ لدى جميعات المستوطنين خطط ببناء 90 وحدة سكنية في كرم زيتون «كرم المفتي» المجاور، على ملكية قد صادرتها السلطات الإسرائيلية من عائلة الحسيني في 1967. وفيما تؤخذ في عين الاعتبار جهود مماثلة في أجزاء أخرى من الشيخ جراح، فإن مجموع وحدات الإستيغان المخطط لها يرتفع إلى 540، بالتالي فإن 475 فلسطينياً مهدّدون بالترحيل الإكراهي أو التجريد من الأملاك أو التشريد. هذا دون أن ننسى تأثير الترحيل الإكراهي والدمار على العائلات والمجتمعات الفلسطينية على الصعيد الجسدي، والإجماعي، والإقتصادي، والعاطفي (5).



(2009) استمرار التوسّع الإستيغاني على تيرة أبطأ

خلال هذا الشهر، أصدر الجهاز المركزي للإحصاءات الإسرائيلية بيانات جديدة حول عمليات البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية). فخلال النصف الأول من العام 2009، بدأ البناء على 666 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، أي تراجع 34% مقارنةً بعدد المباني التي بدأ بناؤها في النصف الأول من 2008 (1.014). وأعلن الجهاز المركزي للإحصاءات الإسرائيلية عن تراجع أقل (6%) في عدد الوحدات السكنية التي تمّ إنجازها خلال هذه الفترة، مقارنةً بالفترة ذاتها في العام الماضي (881 مقابل 933).

ووفقاً لمنظمة "السلام الآن"، وهي منظمة إسرائيلية تراقب النشاطات الإستيغانية، فإن بعضاً من البناء الجديد المراقب في الأشهر الستة الأخيرة، لا سيما في مستوطنات الجانب

لقد تراجعت نسبة التدمير والتشريد بشكل ملموس في آب (أغسطس)، حيث قلّت عمليات الدمار والتشريد مقارنةً بأبي شهر آخر في 2009. فتمّ تدمير ما مجموعه أربعة مباني (مقابل 24 مبنى في تموز 2009): وتم تدمير بانيان سكنيتان في شرقي القدس، وذلك بعد الحصول على أوامر تدمير من بلدية القدس، ممّا أدى إلى تشريد بالغين، كما دمّرت السلطات الإسرائيلية حوضي ماء مبنين بشكل جزئي في المنطقة ج. وفي آب (أغسطس) أيضاً، تلقت "أوتشا" تقارير تفيد بأنّ السلطات الإسرائيلية قد سلّمت 8 أوامر بوقف البناء (4) في ما يتعلق بمباني فلسطينية في المنطقة ج (نابلس ومحافظة الخليل) ووزعت أوامر تدمير خمسة منازل في منطقة البستان في محيط سلوان في شرقي القدس. وفي 2009، دمّرت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 225 منزلاً فلسطينياً، بما فيها 92 منزلاً سكنياً، 81% (182) منها يقع في المنطقة ج. وأدّت عمليات الدمار في العام 2009 إلى تشريد 515 فلسطينياً، نصفهم كان أطفالاً (262). كما تأثر 504 فلسطينيين آخرين، من بينهم 303 أطفال.

ترحيل 53 فلسطينياً من منازلهم في القدس الشرقية، ومئات آخرون مهدّدون

في 2 آب (أغسطس)، أرغمت السلطات الإسرائيلية 53 فلسطينياً (من بينهم 20 طفلاً) من عائلتي الحنون والغاوي على الرحيل من بيوتهم في محيط الشيخ جراح في القدس الشرقية، عقب قرار من المحكمة. تمّ تسليم بيوتهم في الحال إلى منظمة للمستوطنين فيما رفض استئنافهم لإسقاط الترحيل أمام المحكمة في 9 آب (أغسطس). إنّ العائلات حالياً مقسومة بين جيران وأقارب، فيما غيرهم لا يزال على ارضفة أمام منزله.

تشكل هاتان العائلتان جزءاً من مجتمع اللاجئين الذين انتقلوا إلى الشيخ جراح في عام 1956، عقب اتفاق بين «الأنروا» وحكومة الأردن. وتطالب منظمات المستوطنين بـ 18 دونم من الأراضي في هذه المنطقة، بنية تدمير الجوار الفلسطيني القائم المؤلف من 27 منزل بهدف تمهيد الطريق لمتسوتنة مؤلفة من 200 وحدة جديدة، بالتالي فقد بات 300 مقيم مهددين بالترحيل الإكراهي. وعارض المقيمون الفلسطينيون في هذه المنطقة هذه المطالب التي خضعت لمعركة قانونية طويلة منذ 1972. وقد حكمت المحاكم الإسرائيلية لصالح هذه المطالب فيما عجزت عن الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في مطالبة استرجاع أراضيهم وأملاكهم الضائعة.

إنّ شرذمة المحيطات الفلسطينية ورحيل ما تبقى من المقيمين نظراً للقيود التي فُرضت على التجوّل ووجود الأمن الإسرائيلي الدائم، ناهيك عن تهديدات الإنهاك والرعب من جانب مجموعات الإستيطان، تعزّز المخاوف من "hebronization" أي جعل هذه المنطقة الإستراتيجية في القدس الشرقية كالخليل. فمُنذ بداية الإنتفاضة الثانية، دفعت تطورات مماثلة في المنطقة H2 من الخليل المقيمين الفلسطينيين إلى إخلاء 1.000 منزل، وأدت إلى إغلاق أكثر من 1800 شركة فلسطينية. إنّ التشريد الإكراهي والتجريد بحق المقيمين الفلسطينيين في شرق القدس يخالفان واجب إسرائيل المنصوص عليها في القانون الدولي، بما فيها حقوق الإنسان والقانون الإنساني. يشمل ذلك استخدام المحاكم البلدية والسلطات للسماح لأفراد أو مؤسسات يهودية بالمطالبة بأراض وأملاك يزعمون أنها كانت ملكهم في الأراضي المحتلة قبل 1948، مع رفض حقوق الفلسطينيين بالأراضي والأملاك في إسرائيل والقدس الشرقية.

الفلسطيني، وفرض قيود صارمة على العبور، والتعرّض إلى عنف المستوطنين (8).

الإستجابة للشحّ المائي، تشريد بسبب قيود العبور

في آب (أغسطس)، بدأ عدد من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتنفيذ استجابةً منسّقةً للشحّ المائي في المنطقة، مستهدفاً 55.000 فلسطيني من المجتمعات الريفية الحسّاسة في شرق وغرب محافظة الخليل، ومناطق وادي الأردن. وسيتلقّى المستفيدون 25 لتراً من مياه الشرب للفرد الواحد في اليوم، و9 لترات من المياه لكل خروف واحد في اليوم الواحد، ومجموعه كغم واحد من علف الماشية لكل خروف الواحد من بين المستفيدين المُختارين لمدة شهرين. أمّا سقف توزيع المياه والعلف المتعلق بالماشية فهو 60 رأس من الماشية لكل راعي.

ومع أن التوزيع قد سار بسلاسة في معظم المناطق، في مسافر يظاً، جنوب شرق الخليل، إلا أن تسليم المياه وعلف الماشية قد مُنِع بسبب العديد من الأكوام الترايبية التي تمنع الوصول إلى ثلاثة مجتمعات غير محصّنة (حلاوة، مركز، وجينبا). وكان من المرتقب تسليم 170 شاحنة ماء لهذه المجتمعات، وذلك في إطار الإغاثة، بما يخدم 58 أسرة وحوالي 5.000 رأس غنم. وفي مجتمع جينبا، نصف السكان (عدد السكان الإجمالي: 238 نسمة) انتقلوا إلى مدينة مجاورة تدعى يظاً بسبب استمرار أزمة المياه.

وفي تطوّر ذات الصلة في تموز (يوليو)، وافقت لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة على إقامة تسعة نقاط تعبئة مياه جديدة في مختلف المناطق التي أصابها شح في الماء والتي لا تصلها شبكات المياه. وافقت شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) وسلطة المياه الفلسطينية مبدئياً على

الشرقي من الجدار ("الجانب الفلسطيني") مبني على خطط قد وافقت عليها الإدارة المدنية الإسرائيلية منذ أعوام والآن تطبّقها المجالس المحلية والإقليمية للمستوطنات. وبحسب هذه المنظمة، إن إلغاء الخطط الموافَق عليها مُسبقاً يدخل في نطاق صلاحية حكومة إسرائيل.

فبالإضافة إلى نشاطات البناء التي أعلن عنها الجهاز المركزي للإحصاءات الإسرائيلية، صرّحت "السلام الآن" أنه في الفترة بين كانون الثاني (يناير) وتموز (يوليو)، تمّ بناء أو تركيب 96 بناءً جديداً على الأقل في احد المستوطنات الغير مرخّص لها "القواعد الأمامية".

كما أنّ معلومات مماثلة بشأن بناء مستوطنات إسرائيلية في القدس الشرقية هي غير متوفرة حالياً. ومع ذلك، لا يزال هناك مخاوف بشأن مبادرات بإنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة في قلب الجوار الفلسطيني وبتوسيع المستوطنات القائمة. وبحسب منظمة "إير أميم" الإسرائيلية، فإنه اعتباراً من كانون الثاني (يناير) 2009، يعيش حوالي 2.000 مستوطن إسرائيلي في الجوار الفلسطيني في القدس الشرقية، لا سيما في المدينة القديمة والمحيط (6). فمُنذ بداية العام، تمّ تقديم خطط عديدة تدعو إلى بناء 150 وحدة سكنية إضافية في هذه المناطق إلى بلدية القدس. وبينما أنّ جمعيات خاصة تقوم بهذا النشاط الإستيطاني، وفقاً لمنظمة «إير أميم»، تُسهّل هيئات حكومية وبلدية هذا النشاط (راجع أيضاً الفقرة حول الترحيل في الشيخ جرّاح).

إن كافة المستوطنات الإسرائيلية التي تمّ إنشاؤها في الضفة الغربية غير قانونية بموجب القانون الدولي للشؤون الإنسانية، الذي يمنع نقل المدنيين من منطقة قوة إحتلال إلى أرض المحتلة (7). كما أنّ إقامة المستوطنات الإسرائيلية له تأثير على السكان الفلسطينيين من الناحية الإنسانية، بما في ذلك تخفيض المناطق المتوفرة للإستخدام والتطور

موقع الخمسة نقاط الخاصة بتعبئة المياه وقامت بزيارات ميدانية تقنية في منطقة البيقا (الخليل)، جبع (رام الله) والمعرجات (وادي الأردن). إن هذه النقاط الجديدة ستفيد ما مقداره 100.000 فلسطيني يعيشون في هذه المناطق.

استمرار التنقل السلس بين المدن الرئيسية؛ لا يزال الوصول إلى المناطق الريفية الكبرى مقيداً

على غرار الشهرين الماضيين، في آب (أغسطس) كان تنقل الفلسطينيين من وإلى مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية سلساً نسبياً، باستثناء الوصول إلى القدس الشرقية وداخل مدينة الخليل التي تسيطر عليها إسرائيل (راجع الفقرات المتفرقة أدناه). وتتبع الحالة الراهنة سلسلة من تسهيلات تنفذها السلطات الإسرائيلية منذ نيسان (أبريل) 2008. ومع أن مجموع عقبات الإغلاق لا يزال مستقرًا نسبياً (راجع المربع أدناه)، إلا أن تدابير تسهيل العبور أدت إلى انخفاض وقت السفر بين المدن الرئيسية، ناهيك عن انخفاض نقاط الإحتكاك بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وهذه هي الحال على وجه الخصوص لأن معظم عقبات الضفة الغربية هي حواجز أكوام ترابية وبوابات تُستخدم لتقنين السير الفلسطيني في عدد من حواجز رئيسية، فيما تم تفكيك ثلاثة حواجز فقط منذ نيسان (أبريل) 2008، وكان لتدابير تسهيل العبور التي اتخذت في بعض الحواجز الرئيسية تأثير ملموس على التحرك في الضفة الغربية.

فمثلاً، في شهر حزيران (يونيو)، لم تعد الأربعة حواجز التي تحكم السيطرة على العبور إلى المدن الرئيسية (نابلس، قلقيلية، رام الله واريحا) مشغولة بالجنود بشكل دائم بل وأصبحت حواجز جزئية مشغولة بشكل مؤقت. وفي بداية ايلول (سبتمبر) 2009، أصبح أحد الحواجز الأربعة التي تراقب العبور إلى وادي الأردن (معالي إفرایم) حاجزاً جزئياً أيضاً، مما

سهّل التنقل بين شمال الضفة الغربية وبعض مناطق وادي الأردن (9). بالإضافة إلى ذلك، فإن تدقيق الوثائق في عدد من الحواجز التي تسيطر على حركة الفلسطينيين على طول الطرق الرئيسية، يتم الآن بشكل فقط على أساس عشوائي، بحيث يتمكن الناس من العبور بعد تأخير قصير (5-10 دقائق). وهذا هو الحال في حواجز رئيسية مثل وادي نار، على الطريق الرئيسي بين المناطق الجنوبية والمناطق المركزية «الوسط»، وتفواح على الطريق الرئيسي بين المناطق الشمالية والوسط، حواره على المدخل الجنوبي لمدينة نابلس، وعتاب على المدخل الشرقي لمدينة طولكرم.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن وجود البنية التحتية المرتبطة بالحواجز تجعل هذه التحسينات عكسية بسهولة، مما يصعب التنبؤ بشروط العبور في ما بعد الفترة المباشرة.

كما أن التسهيلات الأخيرة لم تحسّن عبور الفلسطينيين إلى المناطق الزراعية ومناطق الرعي الكبرى والموارد المائية الموجودة في المنطقة ج، والتي بقيت مقيدة. فمثلاً، حوالي 28% من الضفة الغربية (كلها داخل المنطقة ج)، لا سيما في وادي الأردن، وشرق بيت لحم، لا تزال

السلطات الإسرائيلية تعتبرها "مناطق إطلاق النار" أو "ذات طبيعة معدة لغرض خاص"، حيث يكون العبور الفلسطيني مقيداً، وحيث يحظر أي استخدام أو تطور من قبل الفلسطينيين. كما أن عبور المزارعين إلى المناطق الزراعية التي يعزلها الجدار لا يزال مقيداً بنظام التصاريح. وفي منطقة بيت لحم، على سبيل المثال، فإن الأراضي المتوفرة للتطور الفلسطيني تشكّل فقط 13% من المحافظة (11). بالتالي، لا تزال سبل كسب العيش في الضفة الغربية متأثرة بالقيود المفروضة على التنقل (مثلاً: راجع الفقرة أدناه حول التأثير على قيود التنقل على برنامج توزيع المياه).

احتساب الإغلاق

اعتباراً من نهاية آب (أغسطس) 2009، كان هنالك ما مجموعه 619 عقبة داخل أراضي الضفة الغربية (باستثناء 8 حواجز في الخط الأخضر)، فقط أكثر بقليل من النسبة المسجلة في آخر نيسان (أبريل) 2008 - (611). وفي سياق هذه الفترة (16 شهراً)، سجلت "أوتشا" إزالة حوالي 130 عقبة، إضافة إلى 140 عقبة أخرى. إن العقبات الحالية تتضمن 70 حاجزاً مشغولاً بالجنود بشكل دائم، و23 حاجزاً جزئياً (حواجز مشغولة بصورة مؤقتة)، و526 عقبة غير مشغولة بالجنود (موانع، وحواجز، وبوابات، وخنادق) (10). تستخدم السلطات الإسرائيلية 38% من 70 حاجزاً مشغولاً بالجنود بشكل دائم بهدف منع عبور الفلسطينيين الذين لا يحملون التصاريح للعبور إلى القدس الشرقية وإسرائيل، إلا أن هذه الحواجز، التي معظمها يقع على طول الجدار، تعرقل عبور الفلسطينيين إلى مجتمعات وإراضي الضفة الغربية في الناحية الأخرى من الحاجز.

إن حركة الفلسطينيين في بعض الطرق الرئيسية المحددة مع وجود تحصين لبعض الآليات المُستخدمة كل ذلك من أجل مراقبة وتقييد حركة الفلسطينيين.

تقليص العبور إلى أراضي خلف الجدار في رام الله ومحافظات القدس

منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2003، أُجبر الفلسطينيون في شمال الضفة الغربية على الحصول على تصاريح زائر للعبور إلى أراضيهم في المنطقة المغلقة بين الجدار والخط الأخضر (الذي يسمى أيضاً بمنطقة التماس). وتشير المراقبة التابعة للأمم المتحدة إلى أن التوزيع المقيّد لتصاريح الزائر قد قوّضت الإنتاج الزراعي وسبل كسب العيش الريفيّة في المناطق التي ينطبق عليها نظام التصاريح.

وفي كانون الثاني (يناير) 2009، امتدّت "منطقة التماس" إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية، بما فيها أجزاء من رام الله ومحافظات القدس. فحيثما كان المزارعون يمكنهم سابقاً العبور إلى أراضي خلف الجدار (وإن كان مع تأخير وصعوبات) عبر إبراز بطاقة الهوية وعبر نظام تنسيق مسبق مع مكتب التنسيق والإرتباط الإسرائيلي، أضحت الآن التصاريح مطلوبة للمزارعين الراغبين في عبور الأراضي عبر أربع بوابات زراعية في محافظات رام الله وبوابتين في محافظات القدس. والمجتمعات المتأثرة تحتجّ على هذا المتطلب الجديد ولم يقدم أحد طلباً للحصول على تصريح زائر حتى الآن.

وفي محافظة القدس، فإن ثلاث بوابات والتي هي مشغولة بشرطة الحدود الإسرائيلية وتراقب العبور إلى ما يربو على نصف أراضي قريتي بدّو وبيت إجزا الزراعية الواقعة خلف الجدار، لا تزال تعمل على بطاقة الهوية وعلى أسس تنسيق مسبقة. هناك أربعة أيام مفتوحة في الأسبوع. فقط هؤلاء مالكي الأراضي وأفراد عائلتهم والذين تمت الموافقة على أسمائهم من قبل مكتب الإرتباط والتنسيق يسمح لهم باستخدام هذه البوابات. وقائمة الأسماء هذه صالحة لأسبوعين ويأخذ تجديدها عادةً 10 أيام تبقى خلالها البوابات مغلقة. ولا يكون الرعي مسموحاً ويكون أيضاً العبور مقيّداً لدخول المعدات والآلات الخاصة بحراثة الأرض.

وتؤدي التأخيرات في تنسيق القوائم إلى إغلاق البوابات لحوالي تسعة أسابيع بين كانون الأول (ديسمبر) 2008 وشباط (فبراير) 2009، مما يمنع حراثة الأرض ورشّ المبيدات على المحاصيل الزراعية. كما ان إغلاق البوابات خلال نيسان

كما أن التسهيلات المذكورة أعلاه قد جرّت مع عملية تحصين بعض الآليات المُستخدمة لمراقبة وتقييد تنقّل الفلسطينيين. تشمل هذه العملية توسيع شبكة الطرق البديلة (من نسج الحياة) وحواجز أساسية مشغولة بالجنود بشكل دائم. كما أنّ السلطات الإسرائيلية قد أتمت مؤخراً توسيع ثلاثة حواجز أساسية مشغولة (وادي نار، حوارة، وعنّاب) وهي في طور توسيع حاجزين آخرين (قلنديا والجيب). وفيما تساهم الطرق البديلة «من نسج الحياة» الجديدة والحواجز الموسّعة في تسهيل التنقّل، إلا أنها تأخذ ثمناً من الفلسطينيين من حيث خسارة الأراضي، وانقطاع الطرق التقليدية، وشرذمة أراضي الضفة الغربية. وقد ساهمت بالتالي إلى تقليص أراضي الضفة الغربية والمساحة المتوفرة للإستعمال والتطور الفلسطيني (12).

حظر السفر في طريق مدينة الخليل: مُسهّل جزئياً، إضافة حاجزين جديدين في مكان آخر

في أوائل آب (أغسطس)، سهّلت السلطات الإسرائيلية قيوداً دامت لسنوات طويلة حيث منعت السيارات الفلسطينية من السفر على طريق عبر الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل (خ 2)، من مستوطنة غيفعات هاغفوت (13) إلى المسجد الإبراهيمي. فقط الفلسطينيون المقيمين طول الطريق، والذي أسماؤهم ورخص سياراتهم مسجلة لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية هم من سُمح لهم الآن السفر على هذه الطريق.

واعتباراً من نهاية آب (أغسطس)، كان هناك 22 سيارة و 44 سائق مسجلين على القائمة. وبهدف تطبيق نظام العبور الجديد، أنشأت السلطات الإسرائيلية حاجزين جديدين تتولى حراسته شرطة الحدود الإسرائيلية في طرفي الطريق. وتمّ توسيع البنية التحتية في حاجز ثالث مشغولاً كان موجوداً سلفاً، على طول الطريق. حتى الآن، تمّ توقيف سيارات وتفتيشها في الحواجز الجديدة. ولكن، وبحسب خبرة سابقة، لقد أعرب المقيمون الفلسطينيون عن قلقهم إزاء الإحتمال بأن تعيق هذه الحواجز تنقّل المشاة كذلك.

وتشكّل هذه التدابير جزءاً من اتجاه تمّ تحديده منذ نيسان (أبريل) 2008 (مشار أعلاه)، يشمل تسهيل تنقّل الفلسطينيين على بعض الطرق الرئيسية، إلى جانب تحصين بعض الآليات المُستخدمة لمراقبة وتقييد تنقل الفلسطينيين.

آخر التطورات: حوالي 60% من السكان الفلسطينيين المسلمين مُنعوا من الدخول إلى صلاة الجمعة في القدس الشرقية

إن جميع سكان غزة، إضافةً إلى 40% من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مُنعوا من دخول القدس لحضور صلاة الجمعة في شهر رمضان هذه السنة. فعبور الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية الضفة الغربية يقتصر على الرجال الذي هم فوق سن الـ 15 والنساء اللواتي هن فوق سن الـ 45، والأطفال دون سن الـ 12 الذين يمكنهم المرور دون تصاريح. إن الرجال بين سن 45 و 50 سنة والنساء بين 30 و 45 هم مؤهلون للحصول على تصاريح خاصة. ففي المجمل، حوالي 60% من المسلمين الفلسطينيين مُنعوا من دخول القدس الشرقية لحضور صلاة الجمعة.

حتى بالنسبة إلى فلسطينيي الضفة الغربية المؤهلين، كان الدخول صعباً خلال الجمعة الثانية والثالثة (4 و 11 ايلول)، حين قدّرت قوات الدفاع الإسرائيلية أن حوالي 130.000 و 190.000 فلسطيني، على التتابع، قد دخلوا القدس الشرقية.

العبور كان مشكلةً للنساء والأطفال عبر حاجز قلنديا، المخصص كنقطة عبور لهؤلاء الذين يأتون من محافظات وسط وشمال الضفة الغربية. ففيما تمكّن الذكور من العبور بسهولة نسبياً، إلا أنّ مسالك النساء التي أقيمت خارج الحاجز هي مصنوعة من ممرات ضيقة من الحجر، وهي بالتالي خطيرة وغير ملائمة. ففي 4 أيلول، وبخاصة في 11 ايلول (سبتمبر)، كانت الموجة عارمة لدرجة أن النساء والأطفال قد سقطوا أرضاً. فداخل الحاجز، فقط مسلك واحد متوفر للنساء وقد تبين أنه خطر. وفي 11 ايلول (سبتمبر)، سقطت الحواجز الموطّدة في الأرض بسبب الإكتظاظ، كما أن جمع من شرطة الخيالة قد دعيت للتدخل لمراقبة عبور النساء. ففيما فتّحت مسالك السيارات عدة مرات في 4 ايلول (سبتمبر) لتخفيف الاكتظاظ في مسالك النساء، وهذا حصل مرة واحدة في 11 ايلول (سبتمبر)، مما زاد من الأزمة.

ووفقاً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فقد جرح 19 شخصاً في 4 ايلول (سبتمبر) أثناء محاولتهم العبور إلى القدس الشرقية عبر حاجز قلنديا. وارتفع هذا العدد إلى 80 في 11 ايلول، أغلبهم كان من النساء والأطفال، ومن بينهم 20 شخص بحاجة إلى علاج في مستشفيات في رام الله.

ولضمان عبور فلسطينيي الضفة الغربية المؤهلين قلنديا بشكل آمن وسليم ومنظّم، قدّمت "أوتشا" توصيات عملية إلى مكتب التنسيق والارتباط، إلا أنه لم يتم تطبيق أي منها حتى الآن. ولا يزال غير واضح ما إذا سيتمكن فلسطينيو الضفة الغربية من العبور إلى القدس الشرقية في آخر جمعة من شهر رمضان، الواقع في 18 ايلول (سبتمبر) قبل رأس السنة اليهودية (روش هاشانا)، عندما فُرض إغلاق عام على الضفة الغربية في السنوات الأخيرة.

الوصول والعبور الإنساني إلى الضفة الغربية

خلال شهر آب (أغسطس) 2009، أفاد أفراد طاقم الأمم المتحدة عن ما مجموعه 63 حادثة عبور شملت تأخيرات أو رفض في الحواجز، مما أدى إلى ضياع 608 ساعة للطواقم، أو ما يعادل 81 يوم عمل. بينما تراجع مجموع عدد الحوادث بنسبة 18% مقارنةً بتموز (يوليو) (77 حدثاً)، إن الوقت الضائع ارتفع بنسبة 13%.

وبينما تقضي العادة والعرف بإجراء تفتيش مرثي لسيارات الأمم المتحدة، إلا أنّ إصرار الإسرائيليين على إجراء تفتيشات داخلية أكثر عدوانية لسيارات الأمم المتحدة سبّب ثلاثة أرباع

(ابريل) وحزيران (يونيو) 2009 أدّى إلى خسارة حصاد ورق العنب والمشمش. وتؤكد كل من "الأونروا" و "أوتشا"، اللتان كانتا تراقبان عمل هذه البوابات منذ تموز (يوليو) 2008، على أن نظام القائمة ونظام فتح البوابة لا يتماشى والاحتياجات الزراعية كما انها تسبّب تآكلًا في الإقتصاد الريفي.

وفي أولى ساعات 25 آب (أغسطس)، انفجر جهاز تفجير في إحدى هذه البوابات (بوابة بيت إجزا). وعقب الحادث، أغلقت السلطات الإسرائيلية البوابات الثلاث حتى إشعار آخر، مما سمح بعدم عبور المزارعين إلى أراضيهم خلف الجدار. إن حصاد عنب المزارعين من القريتين تأثر، مما أرهق كاهل سبل كسب العيش المحلية.

أحداث شهر آب (أغسطس)، لا سيما في حاجزَيْن رئيسيَيْن لمراقبة العبور إلى القدس من الشمال والجنوب- عبر حواجز قلنديا والأنفاق، على التتابع (14). ولا تزال القوات الإسرائيلية في هذه الحواجز مصرّةً على إجراء تفتيشات داخلية في السيارة إلا إذا كان ديبلوماسي موجوداً فيها. كما نجمت حوادث أخرى عن عدم قبول بطاقة هوية الأمم المتحدة، ناهيك عن طلب الطاقم الأمني الإسرائيلي من فريق الأمم المتحدة الخروج من سياراتهم والخضوع إلى تفتيش جسدي.

سياسة التأشيرات الجديدة تقيّد النفاذ إلى وداخل الضفة الغربية

خلال الأشهر الماضية، بدأ مسؤولي الحدود الإسرائيلية يستخدمون أختام جديدة لتأشيرات الدخول تحمل عبارة «السلطة الفلسطينية فقط» أو «إسرائيل فقط». بالإضافة إلى ذلك، طُلبَ من بعض المواطنين الأجانب التوقيع على تعهدات بعدم دخول «مناطق تسيطر عليها السلطة الفلسطينية» في الضفة الغربية من دون إذن مسبق، وأن خرق ذلك يعرض صاحبه لطائلة إجراءات قانونية.

إنّ المعنى الدقيق والأبعاد القانونية للأختام التي يتم لصقها بشكل جديد لا تزال غير أكيدة. ومع أنه لا يوجد تفسير واضح ورسمي لما تتضمنه عبارة «مناطق السلطة الفلسطينية»، فإنه من المحتمل أن تشير إلى «المنطقة أ» بموجب اتفاقية أوسلو، وربما أيضاً تلك المحددة بـ «بالمنطقة ب»، وكتاهما تشكلان 40% من أراضي الضفة الغربية. وبهذا التعريف، فإن المواطنين الأجانب المزوّدِين بتأشيرة «السلطة الفلسطينية فقط» لا يستطيعون دخول حوالي 60% من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والمناطق المحددة في إتفاقية أوسلو والمشار إليها «بالمنطقة ج»، فضلاً عن كافة أراضي إسرائيل. لا بل إنهم مقيّدون بمناطق معزولة وغير متصلة جغرافياً في المنطقتين «أ» و«ب». وإن هذه الحالة التقييدية المشابهة تؤثر على هؤلاء الذين عليهم قيود من الدخول إلى مناطق السلطة الفلسطينية. كما أنه لا يزال من غير الواضح كيف أن هذه التدابير تؤثر على الوصول إلى غزة: ففي السنوات الأخيرة، كان دخول المواطنين الأجانب إلى قطاع غزة عبر إسرائيل مقيّدًا بقوة وخاضع لنظام تصاريح منفصل.

إن تبعات هذه المعايير لها تأثير خاص على مجال السياحة، ورجال الأعمال، والمستثمرين والمستشارين الذي يعملون مع منظمات للمساعدة الإنسانية والتنمية. وما يقلق أيضاً بأن هذه التأشيرات التقييدية قد أعطيت إلى أشخاص من سلالة عربية أو له روابط بفلسطينيين حسبما ورد. وبما

أنه لا يوجد أية تقارير حالياً تفيد بأن السياسة الجديدة قد أثرت على المنظمات الدولية التي تقدم مساعدة إنسانية أو تنموية، هناك مخاوف بين وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية بشأن الأثر المحتمل الذي يمكن أن تتركه القيود المفروضة على عبور طاقم الشؤون الإنسانية إلى المنطقة «ج» والقدس الشرقية، وعلى تنقلهم بين الضفة الغربية وغزة عبر إسرائيل. واعتبر المجتمع الإنساني جميع هذه المناطق أولويات لتقديم المساعدة والحماية. وأشارت جمعية هيئات التنمية الدولية (AIDA) مؤخراً إلى أن: «هذه التدابير قد تترك انعكاسات خطيرة على قدرتنا على تقديم خدمات إنسانية وتنفيذ مشاريع التنمية».

أمر إسرائيلي جديد بإقامة محاكم عسكرية للأحداث

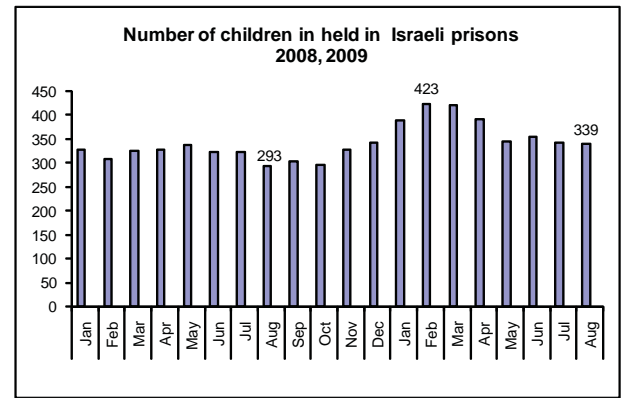
في 29 تموز (يوليو)، أصدر قائد قوات الدفاع الإسرائيلية للقيادة المركزية أمراً عسكرياً بإنشاء محكمة عسكرية منفصلة لمحاكمة أطفال فلسطينيين يعيشون في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) (15). ومن بين الأحكام الأخرى، يطالب الأمر الجديد بتعيين قضاة أحداث وعقد جلسات استماع في غرف منفصلة عن البالغين، أو في أوقات مختلفة.

صدر الأمر العسكري بعد أعوام من انتقادات وجهتها مجموعات لحقوق الإنسان وهيئات معاهدة الأمم المتحدة لمحاكمة الأطفال الفلسطينيين في نفس نظام المحاكم كالبالغين (16). وإن تلك الممارسة لا تتماشى مع واجبات إسرائيل المنصوص عليها في معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الأطفال، «لتشجيع إنشاء قوانين، وإجراءات، وسلطات ومؤسسات تنطبق على الأطفال» المتهمين بانتهاك القانون (17).

ومع أن هذا التطور قد يؤدي إلى تحسينات محتملة في حالة الأطفال الذي تتم محاكمتهم لدى محاكم عسكرية، إلا أن مجموعات لحقوق الإنسان التي تراقب المحاكم العسكرية الإسرائيلية قد أشارت إلى عدد من الشوائب والنواقص. إن الأمر الجديد لا يصدّح التباين والاختلافات في تحديد كلمة «قاصر»، بينما الإسرائيليين الذين هم دون سن الـ 18 قد تم تعريفهم من قبل المحاكم المدنية الإسرائيلية «كأطفال». الأوامر العسكرية الإسرائيلية، بما فيها الأوامر الجديدة القابلة للتطبيق على الأطفال الفلسطينيين، تحدّد الأطفال الذين هم في سن الـ 16 و17 كالبالغين ينبغي محاكمتهم في المحاكم العسكرية العادية. مؤخراً، رفعت كل من لجنة الأمم المتحدة

ضدّ التعذيب ولجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة مسألة هذه المعايير المزوجة في تحديد كلمة «القُصْر».

هناك مسألة أخرى لها علاقة بعدم وجود أي بند ينص على إجراءات الحماية أثناء استجواب الأطفال. وبحسب، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين، يتم استجواب الأطفال الفلسطينيين عادة بغياب محام أو فرد من العائلة مما يؤدي إلى اعترافات يتم الحصول عليها بعد سوء معاملة ومن ثم يتم استخدامها كأساس لإدانة الطفل. كما ان مجموعات الحقوق قد أثارت مخاوف حول مواصلة محاكمة أطفال، حسبما أفادوا، في نظام يرفض دائماً الإجراء القضائي للفلسطينيين.



Source: Defence for Children International - Palestine Section

إن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين تقدّر أن أكثر من 700 طفل فلسطيني يتم مقاضاتهم كل سنة في محاكم عسكرية إسرائيلية، بحيث 300-400 طفل يتم احتجازهم في سجون إسرائيلية في أي وقت. والتهمة الأكثر شيوعاً الموجهة ضدّ الأطفال الفلسطينيين هي رمي الحجارة على جنود إسرائيليين ومستوطنين في الضفة الغربية.

تقرير جديد من الأمم المتحدة: مستويات عدم الأمن الغذائي لا تزال على حالها

إن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي قد أصدرتا نتائج مسح مشترك أجري في كانون الثاني (يناير)- شباط (فبراير) حول الإتجاهات الاجتماعية والإقتصادية واتجاهات الأمن الغذائي في الضفة الغربية والتي تغطي النصف الثاني من العام 2008 (19). وجد المسح أنّ 25% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية تعاني من عدم وجود أمن غذائي. كما أنه تبيّن بأن 11% من الأسر «عرضة لعدم

وجود الأمن الغذائي»، و 29% «على هامش السلامة الغذائية»، فيما 25% من الأسر الباقية تتمتع بأمن غذائي. وبينما لا يمكن مقارنة الأرقام الحالية بشكل صارم بأرقام سابقة، نظراً للفروقات المنهجية، وبذلك تقدّر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، تراجعت معدلات عدم وجود الأمن الغذائي في المستويات ذاتها (أي 25%) (20).

وجد المسح أيضاً أنّ مستويات عدم وجود الأمن الغذائي أعلى بين اللاجئين (27.7%) مقارنة بالمستويات بين غير اللاجئين (23.9%)، وهؤلاء الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين أو المناطق الريفية لديهم مستويات مماثلة من حيث عدم وجود الأمن الغذائي (29%). وحوالي 23% من هؤلاء الذين يعيشون في مدن يعانون من عدم وجود أمن غذائي. وهذا بعكس نتائج مسح سابق عن النصف الأول من العام 2008، حيث أن سكان المدينة أكثر عرضة لعدم وجود الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار المأكولات.

جغرافياً، أظهرت محافظات جنين، وطوباس والخليل أعلى مستويات من حيث عدم وجود الأمن الغذائي (أكثر من 30% لكل منها)، بينما رام الله، ونابلس، وأريحا وبيت لحم سجّلت أدنى المستويات (أقل من 20%). ناهيك عن ذلك، كان معدل عدم وجود الأمن الغذائي بين سكان المناطق التي يعزلها الجدار، والتي تسمى بمنطقة التماس (28%)، أعلى من باقي أرجاء الضفة الغربية.

إنّ عدم وجود الأمن الغذائي في الضفة الغربية هو ناجم بشكل أساسي عن الفقر وتآكل سبل كسب العيش، مما يؤثّر على قدرة الأسر على توفير كميات كافية من المأكولات ذات النوعية، بدلاً من مشاكل توفّر المأكولات في السوق. كما أنّ الأسر التي تعتمد على الزراعة بشكل خاص قد تأثرت في السنوات الأخيرة بسبب القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية. وبيّن هذا المسح ان حوالي 10% من الأسر التي تملك أراضي (حوالي 10.000) تواجه مشاكل أو لا تستطيع الوصول إلى أراضيها. فهذه القيود قد حدّت أيضاً من الإنتاج الغذائي، مما أدى إلى الاعتماد المتواصل على الواردات الغذائية.

28 قتيلاً من جراء العراك بين الفصائل الفلسطينية

كانون الثاني (يناير) 2009، قُتل ما مجموعه 43 فلسطينيين وإسرائيليين واحد، فيما جُرح 99 فلسطينياً و6 إسرائيليين في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في غزة وجنوب إسرائيل.

من بين الضحايا المدنيين في هذا الشهر، وقعت حالات وفاة وأربع إصابات في إطار التدابير الإسرائيلية الرامية إلى تطبيق قيود على عبور الأراضي الزراعية، على طول السياج الحدودي مع إسرائيل، فضلاً عن قيود على عبور مناطق الصيد على طول ساحل غزة (20). وفي أحد الحوادث، في 24 آب (أغسطس)، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني في الـ16 من العمر، موديةً بحياته، فيما سببت بجرح فلسطينيين اثنين آخرين في شمال غزة، بالقرب من السياج الحدودي. وفي حادث آخر، أُطلق النار على مزارع في الـ60 من العمر وجُرح في شرق بيت حانون، الذي يبعد 700 متر عن السياج الحدودي وهو يعمل في أرضه. وفي 27 آب (أغسطس) أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار على صياد فلسطيني موديةً بحياته، فيما سبب بجرح فلسطيني آخر، بينما كانا يصطادان من الشاطئ في شمال غزة. وهو أول صياد يُقتل منذ تطبيق وقف إطلاق النار «الرصاصة المصوب». وفي 20 مناسبة على الأقل خلال هذا الشهر، أطلقت القوات الإسرائيلية عيارات وطلقات تحذيرية باتجاه قوارب صيد فلسطينية، وأجبرتهم على العودة إلى الشاطئ. فإن القيود المفروضة على العبور إلى الأراضي الزراعية ومناطق الصيد داخل غزة ومياهها الإقليمية لا تعرّض حياة المدنيين للخطر فحسب، لا بل تقوّض سبل كسب العيش لآلاف من المزارعين والصيادين وتوابعهم.

وفي هذا الشهر أيضاً، استأنفت القوات الإسرائيلية الضربات الجوية ضد أهداف في غزة. فثلاث من بين وفيات آب و7 حالات جرحى في 25 آب، نتيجة ضربات جوية استهدفت أنفاقاً تحت حدود رفح-مصر. ووفقاً لتقارير الإعلام الإسرائيلي، جاءت هذه الهجمات رداً على قذائف هاون أطلقها مليشيات فلسطينية باتجاه جنوب إسرائيل، مما أدى إلى جرح جندي إسرائيلي بشكل طفيف. وفي الأسبوع التالي، وقعت ضربة جوية إسرائيلية أخرى استهدفت مجموعة من مليشيات فلسطينية، في شرق مدينة غزة، مما أدى إلى جريح واحد. هذه كانت أولى الضربات الجوية الإسرائيلية منذ 2 أيار (مايو) 2009. وخلال هذا الشهر، واصلت الفصائل الفلسطينية إطلاق سلسلات

هو من أكثر العراكات سفاكةً للدماء بين الفصائل الفلسطينية منذ استيلاء حماس على غزة، في 14 آب (أغسطس) في رفح، حيث قُتل 28 فلسطينياً من بينهم 5 مدنيين، فضلاً عن 100 جريح آخرين. دار العراك بين قوات الأمن التابعة لحماس وأعضاء من مجموعة «جند أنصار الله» المسلحة، التي يُزعم أنها تنتمي للقاعدة. جرى العراك بعد أن أعلنت المجموعة ولادة «إمارة إسلامية» في غزة، متحدىً سلطات حماس. كما أعلن مركز الميزان لحقوق الإنسان أن ثلاثة منازل قد دُمّرت، فيما ثلاثة مبانٍ أخرى، من بينها بنائتان سكنيتان وجامع، قد لحقت بها أضرار.

وفي سياق العراك المسلح، تم استخدام أسلحة آلية، وقذائف صاروخية، ومتفجرات بشكل كبير. وبعد الإشتباكات، أعلنت قوات أمن حماس مستشفيات محافظة رفح وكافة مستشفيات غزة مناطق عسكرية مغلقة، ومنعت دخول طواقم الإعلام ومجموعات حقوق الإنسان، كما أنها شيدت حواجز على طول الطرق الرئيسية عبر قطاع غزة وأخذت تجري تفتيشات في السيارات. وبحسب الناطق الرسمي بإسم حماس، قامت المجموعة مؤخراً بهجمات عديدة في غزة، بما فيها تفجيرات مقهى، وصالون حلاقة ومحل موسيقى.

وأعربت مجموعات حقوق الإنسان في غزة عن قلقها مما وصفته «استعمال غير متناسق للقوة القاتلة» من جانب قوات أمن حماس خلال الحادث. كما ودعت إلى اتخاذ تدابير مناسبة لتفادي تكرار هذا النوع من الحوادث.

ارتفاع العنف الإسرائيلي-الفلسطيني والضحايا، استئناف الضربات الجوية

خلال شهر آب (أغسطس)، قتلت القوات الإسرائيلية خمسة مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفل، فيما تسبب في جرح 12 شخصاً، من بينهم 11 مدنياً. كما أن ثلاثة أطفال فلسطينيين جُرحوا من جراء ذخائر غير متفجرة بقيت من هجوم «الرصاصة المصوب». ويعكس عدد الضحايا خلال آب (أغسطس) ارتفاع عدد خطورة الحوادث العنيفة، مقارنةً مع تموز (يوليو)، عندما قُتل فلسطينيين اثنين وجُرح ستة. فمنذ تطبيق وقف إطلاق النار (الرصاصة المصوب) في 18

متقطعة من الصواريخ البدائية وقذائف الهاون على قواعد عسكرية إسرائيلية حول غزة.

لقد قُتل 8 فلسطينيين (غير مشمولين في عدد الضحايا المذكور أعلاه)، من بينهم صبي، فيما جرح أربعة غيرهم في حوادث له علاقة بالأنفاق في آب (أغسطس)، معظمها نتيجة انهيار الأنفاق. بالإضافة إلى ذلك، وفي حادثين منفصلين، قُتل عضوين منتسبان لمليشيات حماس في انفجار لم يُحدد مصدره بالقرب من الحدود، في شرق جباليا. بينما قدمت الأنفاق نوعاً من الإغاثة للسكان عبر تأمين مأكولات لهم غير متوفرة، إلا أنها على الصعيد الاقتصادي لا تشكل بديلاً مستداماً لرفع الحصار واستئناف التنقل عبر المعابر الرئيسية في إسرائيل. فمنذ فرض الحصار في حزيران (يونيو) 2007، سجّلت «أوتشا» 93 حالة وفاة في حوادث لها علاقة بالأنفاق، من بينهم 44 قتيلاً في عام 2009.

تقارير جديد توثق استهداف المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين

في آب (أغسطس)، أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش (HRW) تقريرين يوثقان الهجمات على مدنيين فلسطينيين وإسرائيليين في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في قطاع غزة وجنوب إسرائيل (22).

ركّز التقرير الأول على إطلاق الصواريخ من جانب مجموعات فلسطينية في غزة تجاه مناطق سكنية في إسرائيل. ووفقاً لهذا التقرير، منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، أودت الهجمات الصاروخية من جانب حماس فضلاً عن مجموعات مسلحة فلسطينية أخرى بحياة ثلاثة مدنيين إسرائيليين فيما سبب بجرح العشرات غيرهم، وألحقت أضراراً بالأموال وأرغمت السكان على مغادرة منازلهم. ووفقاً للتقرير، فإن إطلاق صواريخ على نحو غير شرعي من غزة يعرّض حياة 800.000 مدني إسرائيلي للخطر. ودعى التقرير حماس إلى التخلي عن إطلاق الهجمات الصاروخية ضد المدنيين الإسرائيليين ومحاسبة هؤلاء المسؤولين.

يسلّط التقرير الثاني الضوء على مقتل فلسطينيين غير مسلّحين على يد جنود إسرائيليين خلال عملية «الرصاصة المصوب». ويوثق التقرير سبعة حوادث أُطلق فيها جنود إسرائيليون النار على مدنيين فلسطينيين يلوّحون بعلم

أبيض. وقد أودت هذه الحوادث بحياة 11 مدنياً، من بينهم 4 أطفال، ناهيك عن 8 جرحى آخرين على الأقل. وفي خلال فحص للأدلة القذائفية (الصاروخية) والسجلات الطبية، إلى جانب زيارات لمواقع الهجوم، ومقابلات مع شهود عيان (على الأقل، ثلاثة شهود في الحالة). وجدت هيومان رايتس ووتش (HRW) أنّ القوات الإسرائيلية كانت تسيطر على كل من المناطق التي جرى فيها الهجوم. لم يكن هناك أي صراع أثناء الهجوم ولم يكن هناك مقاتلون فلسطينيون من بين المدنيين الذين أُطلق النار عليهم. واستنتجت هيومان رايتس ووتش (HRW) أنّه في كل حادث، «أخفق الجنود الإسرائيليون بأخذ الاحتياطات المعقولة للتمييز بين المدنيين والمقاتلين قبل تنفيذ الهجوم. والأسوأ، هو أن الجنود أطلقوا النار عمداً على أشخاص معروف أنهم مدنيون».

وفي التقرير الأخير، دعت هيومان رايتس ووتش (HRW) إلى إنشاء آلية للأمم المتحدة تعمل على مراقبة الجهود التي تبذلها إسرائيل وحماس لإجراء تحقيقات شفافة وموضوعية في الإدعاءات بشأن انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب والإجراءات القانونية ذات الصلة. وفي غياب هذه المبادرات، تدعو هيومان رايتس ووتش (HRW) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الضغط على الإجراءات القانونية الدولية.

واستجابةً للتقرير، فقد اقتبست قوات الدفاع الإسرائيلية في وسائل الإعلام كاستفسار حول موثوقية شهادة شهود عيان تم استخدامها في التقرير وقالت أنه قد طُلب من جنودها احترام العلم الأبيض، إلا أنها جادلت وقالت بأن المليشيات الفلسطينية قد أساءت استعمالها أثناء الصراع. كما أشارت السلطات الإسرائيلية إلى أنها تتفحص حوالي 100 إدعاء عن سوء سلوك الجنود خلال عملية «الرصاصة المصوب»، وقد فتحت 13 تحقيقاً جنائياً اعتباراً من نهاية حزيران (يونيو) (23). ووفقاً لهيومان رايتس ووتش (HRW) وتقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإنه من بين الحالات التي تمّت دراستها، نذكر حالة عائلة تمّ دراسة واقعها في تقرير هيومان رايتس ووتش (HRW)، قُتل منها بنتان (واحدة في السنة الثانية من عمرها وأخرى في السنة السابعة من العمر) فيما أصيبت ثلاثة (عمرها 4 سنوات) بجروح خطيرة، بينما كانت مجموعة مدنيين تلوّح بعلم أبيض. وقد جرحت جدّة الفتيات البالغة من العمر 54 سنة) أيضاً في الحادث (24).

استمرار الحصار، ارتفاع طفيف في الواردات

في آب (اغسطس)، ارتفع عدد حمولات الشاحنات المسموح بدخولها إلى غزة (2.620 شاحنة) بنسبة 15% مقارنةً مع تموز (يوليو) (2.231 شاحنة)، مع أنها تشكل أقل من 19% من المعدل الشهري للحمولات التي يُسمح بدخولها إلى غزة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2007 (12.350 شاحنة)، وذلك قبل استيلاء حماس على قطاع غزة. إن حمولات الشاحنات المستوردة والمخصصة للقطاع الخاص بلغت 85% من الواردات، والبقية قد تمّ استيراد لكي تستعمله الهيئات الإنسانية.

شكّلت الإمدادات الغذائية أعلى نسبة من مجموع حمولات الشاحنات، 77%، فيما الحمولات الباقية تألفت من إمدادات في الوقود، من بينها غاز طبخ (6%)، ومنتجات تنظيف (6%)، ومواد زراعية خام (3%)، فضلاً عن إمدادات أخرى (8%). كما أنّ كمية غاز الطبخ المسموح دخوله إلى غزة خلال آب (اغسطس) انخفض بنسبة 26% (3.443 طناً) مقارنةً بالشهر الماضي (4.652 طناً)، إلا أنه يبقى أعلى من المعدل الشهري (كانون الثاني-حزيران) 2009 بنسبة 14%.

خلال شهر آب (اغسطس)، تمّ تسليم حوالي 9.7 مليون لتر من الوقود الصناعي (غير مشمولة في عدد حمولات الشاحنات) إلى محطة كهرباء غزة، أي 70% من كمية الوقود المطلوبة لتشغيل المحطة بطاقتها القصوى. وكنتيجة لذلك، تواصل شركة توزيع كهرباء غزة برمجة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة، الذي يستمر 6-8 ساعات، 5 أيام في الأسبوع، و90% من السكان، فيما نسبة 10% الباقين من سكان غزة لا تصلهم شبكة الكهرباء، وذلك بسبب أعطال وأضرار ناجمة عن عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية.

إن دخول السلع الأساسية، بما فيها مواد البناء، وقطع الغيار لمشاريع المياه والصرف الصحي، ومواد صناعية وزراعية، لا يزال محصوراً بكميات محدودة أو محظراً دخولها. إن النقص المستمر في البذور، والأسمدة، والأغذية والشبكات البلاستيكية للدفينة يهدّد المزارعين بعدم القدرة على زراعة محاصيلهم خلال شهر الزراعة في ايلول-تشرين الأول، مما قد يؤثر على سبل كسب العيش لما مقداره تقريباً 10.000 عائلة مزارعين، أي حوالي 65.500 شخص.

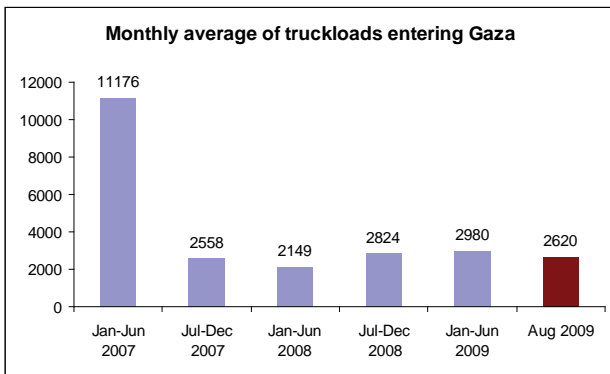
إن اقتراح الأمم المتحدة لحكومة إسرائيل لكي تبدأ بإعادة بناء المساكن، والصحة والتعليم، بانتظار جواب أخير من السلطات

الإسرائيلية. أمّا جهود الأمم المتحدة في سبيل دخول عدد من السيارات المصفّحة المطلوبة لعمليات الأمم المتحدة قد باءت بالفشل.

وفي شهر آب (اغسطس)، لم يُسمح لأي من الصادرات بالخروج من غزة. وآخر شحن للصادرات حصل في نيسان (ابريل) 2009، وتضمّن فقط زهوراً مقطوعة.

ارتفاع طفيف في نفاذ المرضى للحصول على علاج خاص خارج غزة

خلال شهر آب (اغسطس)، وافقت وأصدرت دائرة التحويلات الخارجية التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية على ما مجموعه 858 مستند تحويل للمرضى الذين يحتاجون علاجاً طبياً غير متوفر في غزة، وهذا ارتفاع طفيف مقارنةً بأرقام تموز (797). تمّ تحويل حوالي 35% من المرضى إلى مستشفيات في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، و27% في مصر، و13,5% في إسرائيل، و3% في الأردن. بينما انخفض عدد التحويلات إلى مستشفيات إسرائيلية بشكل ملموس بعد بدء عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية في كانون الأول (ديسمبر) 2008، ومنذ 9 ايار (مايو)، حصل ارتفاع تدريجي. وكذلك لوحظ بأن التحويلات الخاصة بالعلاجات في مجالات طب أمراض القلب، وطب العيون، والتجبير شكّلت 45-50% من مجموع التحويلات.



خلال هذا الشهر، عالج مكتب الارتباط والتنسيق (DCL) 856 طلباً للحصول على إذن بمغادرة غزة عبر معبر إريز، من بينها 221 طلباً لأطفال دون سنّ السادسة عشر. ومثلما حصل في الشهر الفائت، تمت الموافقة على 70% من الطلبات، فيما رُفِض 1% منها وتمّ تأجيل 29% (من بينهم 20 طفل دون سن السادسة عشر). إن تأخير الطلب يعني أنّ المريض لم يتلقَّ أي ردّ من السلطات الإسرائيلية منذ تاريخ السفر المخطّط له، مما يؤدي إلى تفويت الموعد المرتبّ في المستشفى المعني. عند حصول ذلك، على المريض البحث عن موعد جديد وتقديم طلب جديد للحصول على إذن آخر، مما يطيل فترة

هناك تحديات جوهرية في القطاع الصيدلي. ولكن ثمة مشكلة وهي ارتفاع اسعار الأدوية، وفي بعض الحالات وحتى ثماني مرات ضعف السعر الدولي. ومن بين المشاكل الأخرى التي يجب معالجتها، مرافق التخزين غير الملائمة، وضعف إدارة المخزون، والتوزيع والمراقبة، فضلاً عن ضعف ممارسات الوصفات الطبية. وبينما قامت منظمة الصحة العالمية وشركاء الشبكة الصحية، هناك حاجات إضافية لإقامة نظام إدارة وإمداد صيدلي فعال. ولا يزال النقص في الأدوية والمستهلكات يعرّض حياة سكان غزة الأكثر عرضة للخطر.

تقرير «أوتشا» عن تأثير الحصار من الناحية الإنسانية

أصدرت «أوتشا» هذا الشهر التقرير: «محاصرون: تأثير عامين من الحصار على قطاع غزة»، معتمداً النظر في تأثير الحصار الذي فرضته إسرائيل على 1.5 مليون مقيم في غزة. وسلط هذا التقرير على أن هذا الحصار قد ولد أزمة كرامة إنسانية، وكان له تبعات إنسانية سلبية، بما فيها تدهور ظروف المعيشة نتيجة تآكل سبل كسب المعيشة ناهيك عن تراجع تدريجي في نوعية الخدمات الحيوية في مجالات الصحة، والمياه، والصرف الصحي والتعليم.

تزامن الحصار مع دورات متكررة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، من جراء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واستيلاء حماس على غزة. كما أن حرمان الفلسطينيين من حقهم في مغادرة غزة أو في التنقل بحرية إلى الضفة الغربية، لا سيما عندما الخطر يحدق بحياتهم، وكيانهم وحياتهم الجوهريّة، يشكل عنصراً أساسياً في أزمة الكرامة الإنسانية الراهنة. إن ذلك الحرمان كان له تأثير مدمر خلال «الرصاصة المصوب» الذي شنّه إسرائيل في 27 كانون الأول (ديسمبر) 2008، مما أدى إلى عدد من الوفيات المدنيين وجرحى ناهيك عن حالات من الكرب نتيجة هذا الهجوم الذي دام ثلاثة أسابيع وتخلّله دمار شامل للمنازل والبنية التحتية والأصول الإنتاجية.

ويدعو التقرير في خاتمته حكومة إسرائيل إلى إزالة القيود على حدود غزة، بهدف السماح بالوصول الحرّ إلى المناطق الزراعية داخل غزة، والسماح بصيد غير مقيّد في شواطئ غزة. كما لا بدّ من خطوات أولية لبدء إعمار المنازل والبنى التحتية، وإعادة إحياء الإقتصاد وإرجاع الكرامة الإنسانية في غزة.

الانتظار قبل حصوله على العلاج الطبي المطلوب. وطلب من ثلث المرضى الذين تمّ تأخير طلباتهم (84) إجراء مقابلة من قبل وكالة الأمن الإسرائيلية (ISA)، وسابقاً جهاز الأمن العام (GSS)، وذلك كشرط لمعالجة طلباتهم. وعلاوة على ذلك، وطبقاً لتعليمات وكالة الأمن الإسرائيلية، فإن ثلاثة من بين المرضى الذي حصلوا على إذن للسفر قد منعتهم سلطات الحدود الإسرائيلية من الخروج عن معبر إريز، وذلك لأسباب غير واضحة.

وفي آب (أغسطس) أيضاً، أكدت منظمة الصحة العالمية (WHO) أنه تمّ تحويل فتاة عمرها سنة واحدة إلى مستشفى في الضفة الغربية وقد توفيت أثناء فترة انتظار الحصول على موعد في المرفق الطبي. فمنذ بداية العام، سجّلت منظمة الصحة العالمية (WHO) 22 حالة وفاة في ظروف مماثلة.

وتمّ فتح معبر رفح للمرضى في الفترة الواقعة بين 3 و 7 آب (أغسطس). وخلال هذه الأيام، فإن حوالي 500 مريض عبروا إلى مصر، من بينهم عديدون قد حصلوا على تصاريح في تموز (يوليو) عندما كان المعبر لا يزال مغلقاً بالكامل خلال هذه الفترة.

نضوب الأدوية الأساسية

إن عدد الأدوية النافذة في مستودع الأدوية المركزي (CDS) في غزة خلال شهر آب (أغسطس) قد توقف عند 100 من أصل 480 منتج مشمول في قائمة الأدوية الأساسية، علماً أنه ارتفع إلى 77 في شهر تموز (يوليو) حيث كان 72 في حزيران (يونيو). ومع أن عدد شحنات الأدوية وصل إلى غزة من وزارة الصحة في رام الله، إلا أن الكميات التي أرسلت لم تكن كافية لمعالجة النقص الحالي. فضلاً عن ذلك، العديد من الأدوية النافذة في غزة هي أيضاً نافذة في الضفة الغربية. ودون تزويد فوري لبعض الأدوية، فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد الأدوية الناقصة 140 نوع دواء. فإلى جانب تدهور توفر الأدوية، شهد هذا الشهر انخفاضاً في عدد الأدوية التي تستخدم بشكل كبير ولمرة واحدة النافذة، من 140 في تموز (يوليو) إلى 94 في آب (أغسطس)، من أصل مجموع 700 في قائمة الأدوية الأساسية التي تستخدم لمرة واحدة.

Out of Stock Items

Store	March	April	May	June	July	August
Drugs	144	65	82	72	77	100
Disposables	68	90	95	111	140	94

خلاصة ألعاب صيف 2009 في غزة

في آب (أغسطس)، أتمّت "الأونروا" برنامج ألعاب الصيف المطوّل الذي دام 8 أسابيع، حيث شارك أكثر 250.000 طفل في نشاطات ترفيهية من بينها، السباحة، وكرة القدم، وكرة السلة، والفنون، وحرف، وصناعة الطائرات الورقية. وظلّت المشاركة طوال الأسابيع الأخيرة لتتجاوز أعداد المسجّلين، بحيث امتلأت مواقع البرنامج لا بل اكتظّلت.

كما أنه، في شهر آب (أغسطس)، تمّ تقديم ألعاب الصيف إلى 500 طفل في مستشفيات ودور أيتام لم يتمكنوا من المشاركة في 152 موقع آخر عبر قطاع غزة. وتمّ تحضير ترتيبات خاصة لتسليّة الأطفال الطريحي الفراش، مثل استعراضات الدمى، والمهرّجين والرسوم المتحركة.

تلقّت "الأونروا" إشعاراً رسمياً من "كتاب غينس للسجلات العالمية" بأن أطفال غزة قد كسروا الرقم القياسي في تطيير أكبر عدد من الطائرات الورقية في آن واحد: 3.710 في الجو في الوقت ذاته. الرقم السابق كان 967. وقد صنع الأطفال كلّ هذه الطائرات الورقية في إطار نشاطات ألعاب الصيف.

قضايا الأراضي الفلسطينية المحتلّة

ارقام حماية أطفال الأراضي الفلسطينية المحتلّة بلمحة بصر:

2009 حتى الآن	آب 2009	
11	2	الأطفال الفلسطينيون القتلى
1	0	الأطفال الإسرائيليون القتلى
202	6	الأطفال الفلسطينيون الجرحى
1	0	الأطفال الإسرائيليون الجرحى
262	0	الأطفال الفلسطينيون المشردون جرّاء دمار المنازل
غير موجود	367	الأطفال الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية

العودة إلى المدرسة: مئات الآلاف من الأطفال تأثروا بسبب نقص المرافق والمعدات

بدأ العام الدراسي 2009-2010 في 23 آب (أغسطس) في قطاع غزة وفي 1 أيلول (سبتمبر) في الضفة الغربية، في وسط قلق ومخاوف نابغة من نقص المساحة التعليمية والمواد المناسبة.

ففي قطاع غزة، لا يزال الحصار الإسرائيلي يؤثر على الأطفال بسبب نقص مواد البناء والمواد التعليمية. فقد تمّ تدمير 18 مدرسة خلال هجوم "الرصاص المصبوب" إلا أنه لم يتم إعادة بنائها، وعلى الأقل 280 مدرسة أخرى تضررت بشكل جسيم

أو طفيف لم يعاد إصلاحها، مما أدى إلى اكتظاظ في الصفوف. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب التأخير في تخليص بعض الواردات عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، فإن تشغيل المدارس تعطلّ بسبب نقص في الدفاتر والكتب المدرسية وغيرها من مواد التعليم.

ويشير تقرير مشترك صادر عن منطمتين إسرائيليتين غير حكوميتين (جمعية حقوق الإنسان في إسرائيل وإير أميم) إلى أنه في القدس الشرقية، يضطر 30.000 طفل فلسطيني على الأقل من الحضور إلى مدارس خاصة ودفع مبالغ هائلة كرسوم، نظراً لنقص 1.000 صف في نظام المدارس الرسمية، الذي تديره بلدية القدس ووزارة التعليم الإسرائيلية. كما يقدر التقدير أنّ حوالي 5.000 طفل فلسطيني في سن الدراسة لم يتم تسجيلهم في أي مدرسة على الإطلاق. وبحسب الإعلام الإسرائيلي، رفضت بلدية القدس نتائج التقرير، وزعمت أنّ الفجوات في نظام التعليم بين شرق وغرب القدس يتم سدّها ببطء. (25).

وفي المنطقة ج التي تسيطر عليها إسرائيل، هناك عشر مدارس على الأقل (حدّتها «اوتشا») قد منعت من توسيع مرافقها بسبب عدم وجود رخص بناء صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية أو اضطرت للبناء من دون رخص ولاحقاً تلقت أوامر بوقف البناء أو بالهدم.

ولجأت مدارس عديدة إلى الخيم، والأكوخ التنكية وأبنية من

المتحدة، وممثلين عن السلطة الفلسطينية ومانحين. وسلّطت ورش العمل الضوء على تحديد أكثر الحاجات الإنسانية إلحاحاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة للأعوام القادمة. وستقدّم 9 قطاعات مساعدة إنسانية، علماً بأن الأولوية ستكون لثلاثة قطاعات تلبّي الحاجات الأساسية: المياه والصرف الصحي، والحماية والتعليم. والنقطة المشتركة في كل هذه القطاعات هي الحاجات للوصول إلى: الوصول إلى المياه، الوصول إلى الأراضي، الالتحاق بالتعليم والخدمات الصحية. وعقدت ورشة عمل على المستوى الوطني على مدى يومين في رام الله بدأت في 9 ايلول (سبتمبر) 2009.

إن التمويل الخاص بخطة الإغاثة الموحدة 2009 المنقّحة قف عند ما يقارب على 65% بما مجموعه 250 مليون دولار من 803 ملايين دولار المطلوبة فعلياً. إن مشاريع غزة، من بينها بعض المشاريع المشتركة مع الضفة الغربية، قد تلقت ما مجموعه 400 مليون دولار. كما أنّ القطاع الأوسع، الغذاء، حوالى ثلث المتطلبات المالية لخطة الإغاثة الموحدة، قد تلقت الآن 134.4 مليون دولار من 256.4 مليون المطلوبة. وقد تلقى تمويل إنعاش الإقتصادي والتنسيق والدعم فضلاً عن قطاع التعليم والصحة تمويلًا بنسبة 40%.

خلال آب (أغسطس)، تمّ تمويل مشروع واحد خاص بالعمل ضدّ الجوع عبر صندوق الإستجابة الإنسانية بكلفة إجمالية 81.000 دولار. وقد استهدف هذا التدخل مجتمعات في جوار محطة معالجة الفضلات السائلة في بيت لاهيا، بهدف تقليل مخاطر الصحة التي يولدها سوء تشغيل المحطة وبهدف منع تسربّ المتدفقات إلى طبقة المياه الجوفية. إن التمويل الحالي للإستجابة الإنسانية يقف عند 2.5 مليون دولار، بعد الحصول على مساهمة 1.4 مليون دولار من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA).

وفي نهاية آب (أغسطس)، تمّ إطلاق صفحة صندوق الإستجابة الإنسانية على الإنترنت في موقع أوتشا-الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتضمن الصفحة معلومات حول وضع تمويل مشاريع الصندوق، وتقارير سنوية، وإرشادات، وتقارير مراقبة وتطبيقات.

الباطون وهياكل تقدّم حماية ضعيفة. وعلى الأقل مدرسة واحدة تخدم مجتمع عرب الجهالين البدوي في القدس الشرقية اختيرت للهدم الكامل. لقد تمّ بناء هذه المدرسة لاستيعاب حوالى 100 طالب بين الرابعة والسابعة من العمر. وتقع أقرب مدرسة على بعد 13 كلم في أريحا، ولا توجد محطات نقل عمومي بالقرب من المجتمع، والتنقل خطر للأطفال غير المرافقين. وبحسب ممثّل عن المجتمع، قُتل في السنتين الماضيتين ثلاثة أطفال في حوادث طرق بينما كانوا يمشون في الطريق رقم 1. وتضطر مجتمعات نائية عديدة لا يوجد بقربها مرافق تعليمية للاختيار بين إسكان أولادها مع أقارب في مناطق أخرى أو ترك أولادها من دون مدرسة.

تقرير عن ممارسة تعسفية ضد الأطفال الفلسطينيين

في هذا الشهر، نشرت الأقسام الإسرائيلية والفلسطينية للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال تقريراً مشتركاً قدّمته إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، بمساعدة مراجعة هذه اللجنة لتقرير إسرائيلي رسمي، قدّمته بموجب بروتوكول إختياري حول إشراك الأطفال في صراع مسلح (26). إنّ تقرير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والذي يغطي الفترة بين كانون الثاني (يناير) 2005 وحزيران (يونيو) 2009 يقدم توثيقاً عن الحالات التي استخدمت فيها قوات الأمن الإسرائيلية الأطفال الفلسطينيين كدرع ومبلّغين، مما يشكل انتهاكاً للمادة 2 من البروتوكول الإختياري.

ويوثق التقرير 5 حوادث وقعت في الضفة الغربية وفي غزة، حيث استُخدم 10 أطفال فلسطينيون، (9 سنوات) كدرع بشري، أو ارغموا على مساعدة الجنود الإسرائيليين في العمليات العسكرية، بما فيها أثناء عملية «الرصاص المصبوب» في غزة. وتبعاً لشكاوى قدّمها منظمة حقوق الإنسان «عدالة» إلى المدعي العسكري الإسرائيلي، أطلقت الشرطة العسكرية الإسرائيلية تحقيقات جنائية بدأت تجمع الشهادات (27). يوثق التقرير كذلك 6 حالات استعمال تقنيات استجواب قهرية من جانب وكالة الأمن الإسرائيلية، حيث يُطلب من الأطفال أن يكونوا وشاة ومخبرين.

عملية وتمويل الإغاثة الموحدة

استؤنفت عملية الإغاثة الموحدة للعام 2010 بورشات عمل في أربع محافظات عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بينها قطاع غزة، وحضرها حوالى 400 عضو من المجتمع الإنساني بما فيه منظمات غير حكومية دولية ومحلية، ووكالات تابعة للأمم

1. لمزيد من المعلومات حول هذا التوجّه، راجع: أوتشا، مُراقِب الشؤون الإنسانية، تموز (يوليو) 2009، ص.3
2. بتسليم "احتجازات ليلية في بلعين"، متوفرة على الموقع: www.btselem.org
3. تشايم ليفينسون" شريط مصوّر عن المستوطنين وهو يهجمون على فلسطينيين يهربون من التوقيف"، هآرتز 21، آب (أغسطس) 2009
4. تم إصدار أوامر بوقف البناء قبل أوامر الهدم النهائي
5. غالباً ما يتبع التشرّد انفصال عائلي وفترة طويلة من عدم الإستقرار، وتدني ظروف العيش ووصول محدود إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والتعليم والصحة. يمكن أن يكون التأثير على الأطفال مدمراً، بما فيه إحباط نفسي مثل انهيار، وصعوبة في التركيز وعداوة. راجع: منازل مهدّمة: توجيه تأثير دمار البيوت على الأطفال والعائلات الفلسطينية، مركز الإستشارة الفلسطيني، إنقاذ الطفل Save the children UK (المملكة المتحدة (والجمعية الخيرية، نيسان) ابريل) 2009
6. إير أميم، مستوطنون إسرائيليون في مجتمعات فلسطينية في القدس الشرقية، لقطه، آب (أغسطس) 2009
7. المادة 49، المقطع 6، معاهدة جنيف الرابعة حول حماية المدنيين في وقت الحرب تشير إلى أن قوات الإحتلال " يجب عليها عدم ترحيل أو نقل البعض من سكانها المدنيين في الأراضي التي تحتلها".
8. راجع "أوتشا": التأثير الإنساني على الفلسطينيين من قبل المستوطنات الإسرائيلية والبنى التحتية الأخرى في الضفة الغربية، تموز (يوليو) 2007
9. لمزيد من التفاصيل حول تأثير هذا التدبير في العبور إلى وادي الأردن، راجع عدد أيلول القادم من "مراقب الشؤون الإنسانية"
10. غير مشمول في رقم 619، إنما هو في الأهمية ذاتها، هو 84 عقبة تعيق وصول وحركة مرور الفلسطينيين خلال المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (63)، H2 نقطة عبور على طول الجدار "بوابات الجدار" التي تراقب تحرك الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية في الجهة الغربية من الجدار، ومعدّل 70 حاجزاً عشوائياً (طياراً) يتم توزيعها كل اسبوع منذ بداية العام 2009
11. راجع "أوتشا"، تقليص المساحة: انكماش البناء في المدينة وشرذمة ريفية في محافظة بيت لحم، أيار (مايو) 2009
12. لمزيد من المعلومات حول هذه العملية وأبعادها، راجع: "أوتشا"، مستجدات التنقل والعبور، أيار (مايو) 2009. متوفرة على الموقع: www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_2009_05_25_english.pdf
13. وبينما تقع "جيفعات هعافوت" بالقرب من المنطقة (H2) إلا انها تتبع إدارياً مستوطنة كريان أربع.
14. وبحسب معاهدة الأمم المتحدة حول الإمتيازات والحصانات (1946)، يجب أن تكون أصول وأملاك الأمم المتحدة مستثناة من التفتيش ومطلوب إذاً من طاقم الأمم المتحدة بعدم السماح بإجراء تفتيشات داخلية للسيارات
15. أمر عسكري صادر عن قوات الدفاع الإسرائيلية 1644/2004، تعديل 109.
16. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين "تقرير السجناء الأطفال الفلسطينيين"، 2007، متوفر على الموقع: www.dci-pal.org/english/publ/research/2008/PCPReport.pdf و "يش دين"
- "خلفية الإجراءات: تطبيق حقوق الإجراء القضائي في المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة"، كانون الأول (ديسمبر) 2007، متوفرة على الموقع: www.yesh-din.org/sites/images/backyardproceedingsEng.pdf
17. معاهدة الأمم المتحدة عن حقوق الأطفال، المادة 40 (3)
18. خلاصة مشاهدات لجنة مكافحة التعذيب، إسرائيل CAT/C/ISR/CO/4، متوفرة على الموقع: www2.ohchr.org/English/bodies/cat/docs/cobs/CAT.C.ISR.CO.4.pdf, para. 27.
19. منظمة الأغذية العالمية (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، تقرير مسح حول عدم وجود أمن غذائي واقتصاد اجتماعي في الضفة الغربية، آب (أغسطس) 2009. تجميع البيانات قد تم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS). وقد تم تحميل هذا التقرير على العديد من المواقع الإلكترونية بما في ذلك موقع أوتشا الإلكتروني.
20. يوجد أمن غذائي عندما يتمكن جميع الناس في كل الأوقات، جسدياً واجتماعياً واقتصادياً من الوصول إلى

- غذاء كافي، وأمن، ومغذّي بحّي يلبّي حاجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشيطة وصحية. ويكون هنالك عدم وجود أمن غذائي متى كان هذا الوصول والنفاذ معرضاً للخطر.
21. لمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه القيود، راجع "اوتشا" "محاصرون: تأثير عامين من الحصار على قطاع غزة"، آب (اغسطس) 2009، صفحة 10-7.
22. "صواريخ من غزة": أذى بحق مدنيّين من مجموعات فلسطينية مسلّحة "هجمات صواريخ" و "وفيات العلم الأبيض: مقتل مدنيّين فلسطينيّين خلال هجوم الرصاص المصوب".
23. وزارة الخارجية الإسرائيلية، العملية في غزة - النواحي الواقعية والقانونية، 29 تموز (يوليو) 2009
http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Terrorism+and+Islamic+Fundamentalism-/Operation_in_Gaza-Factual_and_Legal_Aspects.htm
24. يعقوب كاتز "الشرطة العسكرية تبدأ تحقيقاتهم في وفيات العلم الأبيض" Jerusalem Post 8 ايلول (سبتمبر) 2009.
25. دان ايزنبرغ "نقص في الصفوف في القدس الشرقية في بداية العام الدراسي، 2 ، Jerusalem Post ايلول (سبتمبر) 2009
26. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال-فلسطين، السجناء الأطفال الفلسطينيين: سوء معاملة وتعذيب الأطفال الفلسطينيين من جانب السلطات الإسرائيلية
<http://www.dci-pal.org/english/publ/display.cfm?DocId=1166&CategoryId=8>
27. رسائل "عدالة" الإخبارية، الجزء 62، تموز (يوليو) 2009

الوكالات المساهمة

اليونيسيف (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، اليونيفيم (UNIFEM)، اليونسكو (UNESCO)، الفاو (FAO)، اوتشا (OCHA)، المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للإسكان (UNFPA)، وكالة الغوث الدولية (الأونروا) (UNRWA)، اليونسكو (UNESCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل، children the Save، (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم الفسطين (PS-DCI)، اوكسفام بريطانيا (GB OXFAM)، مجموعة الهيدرولوجية في فلسطين (PHG، ACF-E، AAA، ACPP، ACAD، وأعضاء من TIM

لمزيد من المعلومات: ماي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزية للتقرير هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2009_june_english.pdf